سلسلة آفاق رقم - (11) -

لمياء مساعد
دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

الممارسة الاتفاقية في مجال حقوق الإنسان بالمغرب وتحدي إعمال التوصيات

- المحددات الأساسية للممارسة الاتفاقية بالمغرب
- الممارسة الاتفاقية بين الإقرار الدستوري و ملاءمة التشريعات
- نماذج في السياسات العمومية لحقوق الإنسان - المرأة و الطفل

دار آفاق المغربية

الفهرس

قائمة المختصرات 4
1 - المختصرات بالعربية 4
2 - المختصرات بالفرنسية 4
3 - المختصرات باللغة الإنجليزية 5
المصطلحات المفتاحية 5
مقدمة عامة 7
- فما المقصودبالممارسة الاتفاقية في مجال حقوق الإنسان ؟ 11
- إشكالية البحث 13
- فرضيات ومناهج البحث 14
- أهمية البحث 15
- حصر موضوع البحث 15
- دوافع اختيار الموضوع 16
- صعوبة البحث 17
- خطة البحث 18

القسم الأول :
نمذجة الممارسة الاتفاقية في مجال حقوق الإنسان بالمغرب

الفصل الأول : المحددات الأساسية للممارسة الاتفاقية بالمغرب 25
المبحث الأول : دينامية التصديق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان 25
المطلب الأول : التفاعل الإيجابي للمغرب مع المنظومة الأممية 25
الفقرة الأولى : المصادقة على الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان 26
1 - الاتفاقيات العامة 26
2 - الاتفاقيات الخاصة 28
3 - الاتفاقيات الموضوعاتية 32

الفقرة الثانية : عمل ودور الآليات التعاهدية لرصد تنفيذ المعاهدات.....35
1 – اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.....35
2 – اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 35
3 – اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة 36
4 – اللجنة المعنية بحقوق الطفل.....37
5 – اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.....38
6 – اللجنة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.....39
7 – االلجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 40
8 – اللجنة المعنية باتفاقية مناهضة التعذيب.....40
9 – اللجنة الفرعية لمنع التعذيب.....41
10 – اللجنة المعنية بالاختفاء القسري.....41
المطلب الثاني : التحفظ كأثر في الممارسة الاتفاقية.....43
الفقرة الأولى : ماهية وشروط التحفظ.....43
1 – التحفظ على المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان.....44
2 – الخطوات الخاصة بالتحفظ.....45
3 – مبررات التحفظ.....46
الفقرة الثانية : التحفظات التي أثارها المغرب على بعض البنود 50

المبحث الثاني : أجرأة التقارير كوسيلة لتفعيل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.....56
المطلب الأول : التقارير الحكومية.....56
الفقرة الأولى : التقارير المقدمة للجنة «سيداو».....57
1 – التقرير الأولي للمغرب (1994) 57
2 – التقرير الثاني (2000).....59
3 – التقريرين الثالث والرابع (2006) 59
الفقرة الثانية : التقارير المقدمة للجنة المعنية بحقوق الطفل.....60
1 – التقرير الأولي (1995).....60
2 – التفارير الدورية 64
أ – التقرير الدوري الأول (2000) 64

ب – التقريرين الدوريين الثاني والثالث (2012) 66
المطلب الثاني : التقارير غير الحكومية..... 68
الفقرة الأولى : دور المنظمات غير الحكومية في الممارسة الاتفاقية..... 68
1 – كيفية إعداد تقارير المنظمات غير الحكومية..... 72
2 – خطوات صياغة التقرير الموازي 72
الفقرة الثانية : تقارير المنظمات غير الحكومية المغربية..... 75
1 – التقارير الموازية الموجهة إلى لجنة «سيداو»..... 75
2 – التقارير الموازية الموجهة إلى لجنة حقوق الطفل..... 78
أ. تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان..... 79
ب. تقرير بديل للتقريرين الثالث والرابع للمنظمات غير الحكومية المغربية..... 80

الفصل الثاني : الممارسة الاتفاقية بين الإقرار الدستوري وملاءمة التشريعات 84
المبحث الأول : التكريس الدستوري للحقوق وللمعاهدات الدولية 84
المطلب الأول : إذعان الحقوق الأساسية في الدساتير المغربية..... 84
الفقرة الأولى : بداية الاعتراف الدستوري بالحقوق الأساسية..... 85
1 – على مستوى الأحكام العامة والمبادئ الأساسية..... 86
2 – على مستوى الحقوق السياسية للمواطن..... 86
3 – على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن..... 86
4 – على مستوى المتطلبات التي فرضها الدستور على المواطن..... 86
5 – فيما يخص الأحكام المتعلقة بالحقوق..... 88
6 – فيما يخص الضمانات التي يكفلها الدستور..... 89
7 – الضمانات الدستورية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان..... 89
الفقرة الثانية : فورة الحقوق الأساسية في دستور 2011 92
1 – ترسيخ الحقوق والحريات المدنية والسياسية..... 95
2 – تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية..... 98
المطلب الثاني : شرطا السمو والنشر في ملاءمة القوانين المغربية..... 100
الفقرة الأولى : سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الداخلية..... 100
1 – نظرية ثنائية القانون..... 101

2 – نظرية وحدة القانون 102
الفقرة الثانية : إشكالية النشر بالجريدة الرسمية 106

المبحث الثاني : مسار ملاءمة التشريعات المغربية مع الاتفاقيات الأساسية 112
المطلب الأول : تشخيص مرحلتي التدريج الأولي للملاءمة 113
الفقرة الأولى : الزحف البطيء نحو الملاءمة (في مغرب 1965–1999) 113
الفقرة الثانية : ركوب موجة الملاءمة (في مغرب 1999–2011) 119
المطلب الثاني : المسار الثالث للملاءمة وتحدياته 126
الفقرة الأولى : تأهيل البنيات التشريعية والاستراتيجيات من أجل الملاءمة 126
الفقرة الثانية : صعوبات وتحديات الملاءمة 134

القسم الثاني :

إشكالية إلتقائية السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان

الفصل الأول : السياسة العمومية كأداة لتفعيل توصيات اللجان الاتفاقية 145
المبحث الأول : السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان 145
المطلب الأول : مفهوم ومراجل صياغة السياسات العمومية 145
الفقرة الأولى : مفهوم وخصائص السياسات العمومية 145
1 – مفهوم السياسات العمومية 145
2 – الخصائص التي تتميز بها السياسات العمومية 147
الفقرة الثانية : مراحل إعداد السياسات العمومية 150
1 – تحديد المطالب المطروحة 150
2 – توفير المعطيات حول مشكلات السياسة العمومية الحقوقية 151
3 – اختيار البديل الأفضل 151
4 – صياغة السياسة العمومية 152
5 – تنفيذ السياسة العمومية الحقوقية 152
6 – تقييم السياسات العمومية 153
المطلب الثاني : الفاعلين الأساسين في إعداد السياسات العمومية 154
الفقرة الأولى : الفاعلون الرسميون 154

1 – المؤسسة الملكية 154
أ – رئاسة المجلس الوزاري 155
ب – الخطابات الملكية 155
2 – المؤسسة البرلمانية 156
3 – مؤسسة الحكومة 157
أ – وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان 158
ب – المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان 158
4 – السلطة القضائية 159
5 – المؤسسات الوطنية 159
أ – المجلس الوطني لحقوق الإنسان 159
ب – مؤسسة وسيط المملكة 160
6 – الجهاز الإداري 160
الفقرة الثانية : الفاعلون غير الرسميون 160
1 – الإعلام المغربي 160
2 – المجتمع المدني 162
3 – المواطن 162
4 – الأحزاب السياسية 164
5 – النقابات 165

المبحث الثاني : إشكالية تفعيل التوصيات في السياسات العمومية 166
المطلب الأول : مسألة إسهاب وتكرار التوصيات 166
الفقرة الأولى : متابعة تفعيل التوصيات 166
الفقرة الثانية : تكرار وتداخل التوصيات 170
المطلب الثاني : شح المتطلبات المادية والبشرية 174
الفقرة الأولى : ضعف الموارد المالية للتفعيل 175
الفقرة الثانية : القصور في استغلال القدرات البشرية 180

الفصل الثاني : مدى انسجام السياسات العمومية مع التوصيات 187
المبحث الأول : السياسات العمومية في مجال المرأة 187

المطلب الأول : إلتقائية السياسات العمومية في ترسيخ المساواة.....187
الفقرة الأولى : الخطة الحكومية للمساواة «إكرام».....188
1 – تقييم الحصيلة الإجمالية 2012– 2016
(الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»).....192
2 – خطة إكرام 2.....193
الفقرة الثانية : إشكالية تحقيق المساواة.....194
1 – التحدي الثقافي.....196
2 – التحدي الموضوعي.....197
3 – التحدي الذاتي.....198
4 – التحدي القانوني.....199
5 – التحدي المجالي.....200
المطلب الثاني : خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.....202
الفقرة الأولى : رصد أهداف الخطة.....202
1 – الديمقراطية والحكامة.....205
2 – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.....205
3 – حماية الحقوق الفئوية والنهوض بها.....206
4 – الإطار القانوني والمؤسساتي.....207
الفقرة الثانية : استحضار تدابير الخطة في مجال المرأة.....207

المبحث الثاني : السياسات العمومية في مجال الطفولة.....213
المطلب الأول : السياسة المندمجة لحماية الطفولة (2015–2025).....213
الفقرة الأولى : اجتثاث الأهداف الاستراتيجية.....213
1 – مراحل الإعداد.....215
2 – الفئات المستهدفة.....216
3 – الأهداف الاستراتيجية.....217
الفقرة الثانية : معيقات تفعيل السياسة المندمجة للطفولة.....219

المطلب الثاني : الطفل في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية
وحقوق الإنسان.....225

الفقرة الأولى : تعزيز المصلحة السامية للطفل..... 225
الفقرة الثانية : الآليات الحمائية للأطفال المقترحة في الخطة..... 229

خاتمة عامة..... 237

لائحة الملاحق..... 245
الملحق رقم 1 : التوصيات الختامية للجنة المرأة للتقريرين الثالث والرابع..... 246
الملحق رقم 2 : التوصيات الختامية للجنة الطفل للتقريرين الثالث والرابع..... 259

لائحة المراجع المعتمدة..... 287
1 – القواميس والمعاجم 287
2 – المؤلفات : 287
أ – باللغة العربية..... 287
ب – باللغات الأجنبية..... 293
3 – المناشير..... 294
4 – المقالات العلمية 295
أ – باللغة العربية..... 295
ب – باللغات الأجنبية..... 297
5 – الأطروحات الجامعية..... 298
أ – باللغة العربية..... 298
ب – باللغات الأجنبية..... 300
6 – المقالات الإلكترونية..... 300
7 – الأحكام والقرارات القضائية..... 302
8 – النصوص القانونية والوثائق الرسمية..... 302
9 – التقارير الدولية والتعليقات الختامية..... 306
أ – باللغة العربية..... 306
ب – باللغات الأجنبية..... 306
10 – الاتفاقيات الدولية..... 306
11 – الرسائل والخطب الملكية 307
12 – الندوات والتصريحات 308

أ – باللغة العربية.....308
ب – باللغات الأجنبية.....309
13 – المواقع الإلكترونية (Site web).....310

الفهرس.....311

صدر للناشر

عقد الوصية

البعد البيئي
للسياسة التصميرية بالمغرب

القواعد المسطرية
أمام مصالح الاستئناف
في المادة المدنية

تواطيق محاكمات البنوك التشاركية

القانون الكراء التجاري رقم 49.16

القواعد الإجرائية للجرائم
العسكرية ، ما قبل المحاكمة